تحرك عاجل

دُفعت كفالته ولا يزال مُحتجزًا ويتعرض للضرب بعد

مضى أسبوعٌ على دفع كفالته التي بلغ قدرها 50 ألف جنيهٍ مصريٍ (5,510 دولارًا أمريكيًا)، ولم يتم الإفراج عن إسلام خليل، أحد ضحايا الاختفاء القسري والتعذيب البالغ من العمر 27 عامًا. فقد لفق له ضباط الشرطة تهمةً جديدة، تعدوا عليه بالضرب المبرح، بدلاً من الامتثال لأمرٍ بالإفراج عنه كان قد صدر من إحدى المحاكم.

فوجئت أسرة **إسلام خليل** ومحاميه، الذين كانوا يترقبون الإفراج عنه، بنقله من قسم شرطة الرمل ثاني بالإسكندرية إلى مقر "قطاع الأمن الوطني والأمن العام" بالقاهرة، في الصباح الباكر من يوم 29 أغسطس/آب؛ فقد أمرت "نيابة شرق الإسكندرية،" في 21 أغسطس/آب، بالإفراج عنه مقابل كفالة مالية. كما أخبر محامي إسلام خليل منظمة العفو الدولية أنه لا يزال في مواجهة تهمة الانتماء إلى جماعة محظورة، إلا أن النيابة العامة قد أسقطت عنه التُهم الأخرى المنسوبة إليه، وذلك عقب إجراء تحقيقٍ بشأن قضيته، وحملة نادت بالإفراج عنه على الصعيديّن المحلي والدولي. وإذا ما أُدين بتلك التهمة، قد يواجه السجن لمدة قد تصل إلى خمسة أعوامٍ.

وحريٌ بالذكر أن كفالة إسلام خليل قد دُفعت في 23 أغسطس/آب، ثم نُقل في اليوم التالي، من سجن "برج العرب" إلى مديرية أمن الإسكندرية، وبعد ذلك إلى قسم شرطة الرمل ثاني لإكمال إجراءات الإفراج عنه. إلا أن ضباط القسم، حسب قول شقيقه، انهالوا عليه بالضرب بصورة متكررة بمواسير مياه، حتى فقد وعيه، ووجهوا له تهمة جديدة بالاعتداء على ضباط شرطة، وإذا ما أُدين، فقد يُضطر إلى دفع غرامةً مالية تتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألف جنيهٍ مصريٍ (1,123 إلى 2,245 دولارًا أمريكيًا). وقد أخبر شقيقه منظمة العفو الدولية بأن ضباط الشرطة، مهددين إياه: "أكُلّ هذه الضجة للضغط علينا كي نطلق سراحك؟ لن نتركك إلا وأنت جثة هامدة." (""أنت بقي اللي معمول عليك دوشة برا؟ ده انت متوصي عليك من فوق ومش خارج من هنا.") وإضافةً إلى ما سبق، أمرت النيابة العامة بإخلاء سبيل إسلام

خليل بالنسبة لقضيته الثانية، إلى حين استكمال التحقيقات، كما قد أكد تقرير الطبيب وجود إصابات في جسمه.

وأخبر المحامي منظمة العفو الدولية بأن إسلام خليل قد اقتيد، مع حلول الساعات الأولى من مساء يوم 29 أغسطس/آب، إلى قسم الترحيلات التابع لوزارة الداخلية بسبرباي في محافظة الغربية، شمال غربيّ القاهرة. ولم يتمكن المحامي وأسرته من الاتصال به، كما لم يعلموا بما وقع له داخل مقار أجهزة الأمن بالقاهرة، في بداية اليوم. ومن المقرر نقله إلى قسم شرطة السنطة، مسقط رأس إسلام خليل بالغربية، في 30 أغسطس/آب.

يُرجى الكتابة فورًا بالإنجليزية أو بالعربية أو بلغاتكم الأصلية:

- لحثّ السلطات المصرية على الإفراج عن إسلام خليل فورًا، لعدم قانونية احتجازه؛
- ولدعوة السلطات المصرية إلى توفير الحماية لإسلام خليل من التعرض للمزيد من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وإلى السماح له على الفور بالاتصال بأسرته ومحاميه، وبالحصول على أي عناية طبية تتطلبها حالته، إلى حين الإفراج عنه؛
- ولحث السلطات المصرية على العمل على إجراء تحقيقٍ يتسم بالاستقلالية والحيدة بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والملاحقة القضائية لأي شخصٍ تتوفر ضده أدلة مقبولة وكافية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 11 أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى:

وزير الداخلية

مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg أو

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

المخاطبة: معالي الوزير

النائب العام

نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

صيغةالمخاطبة: سيادة المستشار

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة،

جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. يُرجى إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني طريقة المخاطبة

كما يُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث الرابع للتحرك الأول UA 187/16، ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/4224/2016/en/

تحرك عاجل

دُفعت كفالته ولا يزال مُحتجزًا ويتعرض للضرب

معلومات إضافية

تعرض إسلام خليل، أثناء احتجازه، مرارًا وتكرارًا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وكان قد قام ضباط بسجن "برج العرب" في الإسكندرية، قبل واقعة تعرضه للضرب المبرح في قسم شرطة الرمل ثاني، بتعذيب إسلام خليل، عقب مشادة كلامية مع أحدهم بسبب زجهم للمزيد من المُعتقلين داخل زنزانته البالغة مساحتها ستة أمتار، والتي كانت بالفعل تعُج بـ25 مُحتجزًا. فأنهال الضباط عليه ضربًا بالهراوات لمدة 30 دقيقةً، ومزقوا ثيابه ثم ألقوا به داخل الحبس الانفرادي، وظل به لمدة تسعة أيامٍ، من 21 وحتى 29 يوليو/تموز. فمُنع من شرب مياه نظيفة، ومن تلقي زيارات من أسرته وعدم دخول الهواء النقي. وقد أضرب عن الطعام احتجاجًا على إيداعه بالحبس الانفرادي، ثم أنهى إضرابه عندما أُخرج من الحبس الانفرادي، وأُعيد إلى الزنزانة مرة أخرى في 29 يوليو/تموز. وقد تسبب إضرابه عن الطعام في تدهور حالته الصحية، حيث يُعاني بصفة دائمة قيئًا وشعورًا بالدوار؛ إلا أنه قد حُرم من الاستعانة بطبيب.

اختطفت عناصر "قطاع الأمن الوطني" إسلام خليل في بادئ الأمر من منزله بمحافظة الغربية، في الساعات الأولى من صباح يوم 24 مايو/أيار 2015. وهكذا، فقد تعرض للاختفاء القسري؛ إذ رفضت السلطات الإقرار بحبسه، ولم يُكشف عن مصيره لمدة 122 يومًا. وفي أثناء تلك الفترة، تعرض للتعذيب على أيدي عناصر "الأمن الوطني،" لإرغامه على "الاعتراف" بجرائم لم يرتكبها، حسب قوله. ثم أعدوا تقريرًا، تضمن "اعترافات،" أُنتزعت منه تحت وطأة التعذيب. وأحال "الأمن الوطني" إسلام خليل إلى مكتب النيابة العامة بشرق الإسكندرية، في 21 سبتمبر/أيلول 2015، حيثما استُجوب بناءً على "اعترافاته" المُنتزعة بالإكراه، دون أن يُسمح له بالاتصال بمحاميه أو أسرته، مما يُمثل خرقًا لأحكام الدستور المصري. وهكذا، أمر النائب العام باحتجاز إسلام خليل تمهيدًا لمحاكمته، وأثناء احتجازه، تعرض إسلام خليل مرارًا وتكرارًا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛ حيث تعرض للضرب والصعق بالكهرباء، والتعليق من أطرافه في أوضاعٍ مؤلمة. كما هدده أيضًا موظفو السجن عدة مرات بالقتل.

ويُذكر أن "الأمن الوطني" قد زيّفَ تاريخ اعتقال إسلام خليل في ملف القضية الرسمي، حيث ورد وقوع الاعتقال في 20 سبتمبر/أيلول 2015، بينما كانت عناصر "الأمن الوطني" قد اعتقلته في حقيقة الأمر قبل ذلك التاريخ بأربعة أشهر في 24 مايو/أيار 2015. ويبدو أن الغرض من تزييف التاريخ كان التغطية على عدم قانونية اعتقاله، وعلى فترة احتجاز "الأمن الوطني" له في ظروفٍ ترقى إلى ظروف الاختفاء القسري، والتي كانت قد شارفت على الأربعة أشهر. كما أبلغ محامو إسلام خليل مكتب النيابة العامة بشأن ما تعرض له من تعذيبٍ، وبشأن تزييف "الأمن الوطني" لتاريخ اعتقاله؛ إلا أن وكيل النيابة لم يُحِل إسلام لإجراء فحصٍ طبيٍ مستقل، ولم يفتح تحقيقًا بشأن مزاعم تعذيبه؛ على الرغم من أن وكلاء النيابة مُلزمون بإجراء التحقيقات بشأن أي مزاعم ترِد حول التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

وأخبر إسلام خليل أسرته أن الحراس بسجنيّ "كرموز" و"برج العرب" قد هددوه بالقتل، بعدما نشرت أسرته نص إفادته ورسائله اللاحقة. وترد حالة إسلام خليل في آخر فيديو وبيانٍ صحفي عن مصر بعنوان *"اختفاء وتعذيب المئات وسط موجة من القمع الوحشي"* نشرتهما "منظمة العفو الدولية" والمتاحيّن على الرابط التالي: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/07/egypt-hundreds-disappeared-and-tortured-amid-wave-of-brutal-repressio.

وحريُ بالذكر أن مصر تُمثل طرفًا في "الاتفاقية الدولية المناهضة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،" وغيرها من المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، التي تحظر، إلى جانب الدستور المصري والقوانين المحلية، حظرًا مطلقًا الممارسات المفصلة داخل التقرير.

كما قد وجدت "منظمة العفو الدولية" أن "قطاع الأمن الوطني" لوزارة الداخلية يستخدم الاختفاء القسري على نطاقٍ واسع لردع المعارضين واستئصال المعارضة السلمية. وقد تزامن ارتفاع حالات الاختفاء القسري مع تعيين وزير الداخلية مجدي عبد الغفار، الذي كان قد خدم لمدة طويلة كضابط في مباحث أمن الدولة، التي تُعد بمثابة جهاز الشرطة السرية خلال حكم مبارك والمسؤولة عن تنفيذ عمليات اختطاف وتعذيب، وغير ذلك من جرائم وانتهاكات.

الاسم: إسلام خليل

الجنس: ذكر